الأمم المتحدة

A/61/559–S/2006/863

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
3 November 2006
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الحادية والستون
البندان ٨ و ١٩ من جدول الأعمال
مناقشة عامة
مسألة قبرص

مجلس الأمن
السنة الحادية والستون

رسالة مؤرخة ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه رسالة مؤرخة ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ موجهة إليكم من مراد صويْصال، القائم بالأعمال المؤقت لتمثيلية الجمهورية التركية لشمال قبرص (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البندين ٨ و ١٩ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) باكي **إيلكين**
السفير
الممثل الدائم

091106 091106 06-60365 (A)

مرفق الرسالة المؤرخة ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم الملاحظات التي أبداها في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ ممثل القبارصة اليونانيين السيد مافروياتيس, في دورة الجمعية العامة الحادية والستين، وأود في إطار ممارسة لحق الرد، أن أوجه انتباهكم إلى ما يلي:

من المؤسف ملاحظة أن ممثل القبارصة اليونانيين اختار كرة أخرى استغلال منصة الأمم المتحدة لتضليل المجتمع الدولي فيما يتعلق بتطورات مسألة قبرص في الوقت الذي يبذل فيه الجانب القبرصي التركي، بدعم كامل من تركيا، أقصى ما في وسعه لتختتم على نحو إيجابي العملية الحالية التي بدأت باتفاق ١٨ تموز/يوليه الذي توصل إليه الزعيمان في الجزيرة.

والواقع، كما تقر به كل الأطراف المعنية، هو أن الشعب القبرصي التركي أثبت التزامه بتحقيق إعادة توحيد الجزيرة بالتصويت بأغلبية ساحقة لصالح خطتكم في استفتاء ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٤. غير أن إدارة القبارصة اليونانيين، التي أصبحت متمسكة أكثر فأكثر بالوضع الراهن منذ الاستفتاء، لا تزال تطلق ادعاءاتها التي لا أساس لها من الصحة ضد الجانب القبرصي التركي وتركيا.

وينبغي التأكيد مرة أخرى أن الجمهورية التركية لشمال قبرص حافظت على إثر الاستفتاء على رؤيتها المتمثلة في حل شامل وإعادة توحيد الجزيرة، رغم الموقف المتصلب لزعماء القبارصة اليونانيين، الذي بلغ ذروته برفضهم خطتكم. وأظهرت دراسة استقصائية حديثة أجرتها هيئة الإذاعة القبرصية في الجنوب أن نصف القبارصة اليونانيين تقريبا (٤٨ في المائة) لا يريدون العيش مع القبارصة الأتراك (اليومية القبرصية اليونانية، سايبرس ميل (Cyprus Mail)، الصادرة في ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٦)، وبعبارة أخرى فهم يؤيدون التقسيم. ومن ثم فإن من المضلل تماما الادعاء أن للجانب القبرصي التركي تطلعات انفصالية وأن تركيا تدعم الجانب القبرصي التركي في هذا الصدد.

ويتحدث السيد مافروياتيس، مؤيدا لكلام زعيمه، فيدعي أن المساواة السياسية للجانبين ليست جزءا من معايير الأمم المتحدة، بينما أيد المجتمع الدولي والمعاهدات ذات الصلة المساواة السياسية للقبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين. وكما تعلمون فإن مبدأ المساواة السياسية، هو من معايير الأمم المتحدة الأساسية المتعلقة بمسألة قبرص، والذي أُدرج، بناء على ذلك، في اتفاق ٨ تموز/يوليه بشأن إنشاء اللجان التقنية والأفرقة العاملة.

ولب المسألة هو أن الزعامة القبرصية اليونانية لا تزال غير مستعدة لتقاسم السلطة والازدهار مع القبارصة الأتراك في هيكل اتحادي قائم على منطقتين وعلى المساواة السياسية.

وتماشيا مع هذه السياسة، فمن البديهي أن الزعامة القبرصية اليونانية تحاول تقويض هذا المعيار الراسخ للأمم المتحدة وتنوي ضم القبارصة الأتراك كأقلية إلى ما يسمى ''الدولة'' المعترف بها، التي اغتصبت لقب الجمهورية في سنة ١٩٦٣.

وإننا نرى بعد التروي أنه يجب تذكير إدارة القبارصة اليونانيين بأن الطرف المقابل لها هو الجانب القبرصي التركي، وليس تركيا، في سياق الجهود المبذولة لإيجاد تسوية في قبرص. وتحاول إدارة القبارصة اليونانيين، بالتلاعب بعضويتها غير العادلة في الاتحاد الأوروبي وبتجاوز الجانب القبرصي التركي بوصفه الطرف المقابل لها، أن تنتزع تنازلات أحادية الجانب من تركيا فيما يتعلق بمسألة قبرص. وقد أصبح من الواضح من خلال الجهود التي تبذلها حديثا إدارة القبارصة اليونانيين أنها تستعمل بطاقة العضوية في الاتحاد الأوروبي لضمان تسوية تتماشى مع طموحاتها السياسية. وفي ظل هذه الظروف، فإن القبارصة اليونانيين هم الذين عليهم أن يثبتوا صدقهم بمطابقة كلامهم مع أفعال ملموسة لإيجاد تسوية شاملة لمشكلة قبرص على أساس المعايير المتبعة في الأمم المتحدة.

وبالإشارة إلى اتهامات ممثل القبارصة اليونانيين فيما يتعلق بالعملية المنصوص عليها في اتفاق ٨ تموز/يوليه، ينبغي التشديد على أنه رغم نداءات الأمم المتحدة المتكررة والنهج البناء الذي يتوخاه القبارصة الأتراك، فإنه لم يتم إنشاء اللجان التقنية حتى تاريخه بسبب ممانعة القبارصة اليونانيين في هذا الصدد. وإننا نأمل، بوصفنا الجانب القبرصي التركي، أنه يجب إنشاء اللجان التقنية والأفرقة العاملة، التي ستساعد على تهيئة جو تسوده الثقة بين الجانبين، دون مزيد من التأخير. غير أن هذه العملية لا يمكن أن تلهينا عن الاتجاه الرئيسي لجهود التسوية في إطار الأمم المتحدة، أي بدء مفاوضات كاملة بشأن المسائل الموضوعية بين الزعيمين في أقرب وقت ممكن. ونرى أن العملية التي بدأت باتفاق ٨ تموز/يوليه يجب ألا ينظر إليها أو تعتبر أنها عملية أكاديمية لتحليل المشكلة القبرصية منذ البداية لأنه سبق القيام بما يكفي من التحضيرات خلال أربعة عقود من عملية التفاوض، التي أسفرت في النهاية عن خطتكم، خطة التسوية الشاملة.

وتماشيا مع الحملة الدعائية التي تقوم بها إدارة القبارصة اليونانيين بشكل متزايد، يدعي ممثل القبارصة اليونانيين أن عزل القبارصة الأتراك لا يستند إلى أي أساس. وينبغي التشديد على أن هذه الدعاية لا يمكن أن تغير الواقع المتمثل في أن إدارة القبارصة اليونانيين ما فتئت تمعن، منذ ما يزيد عن ٤٠ عاما، في تطبيق سياسة تهدف إلى عزل الشعب القبرصي التركي تماما. وفي هذا السياق، أكاد لا أحتاج إلى الإشارة إلى ملاحظاتكم المسجلة في تقريركم عن مهمة المساعي الحميدة التي قمتم بها إلى قبرص (S/2004/437)، والتي ذكرتم فيها

أن نتائج الاستفتاء قد قوضت كل أساس منطقي ربما كان قائما للضغط على القبارصة الأتراك وعزلهم، ودعوتم المجتمع الدولي إلى تخفيف عزلة السكان القبارصة الأتراك، وكذلك قرار المجلس الأوروبي المؤرخ ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ في هذا الصدد. ومن المؤسف رؤية ممثل القبارصة اليونانيين يسخر من هذه المسألة الخطيرة أمام النداءات الدولية التي ما كان ينبغي أن توجه أصلا، لو لم يكن هناك شيء يطلق عليه عزلة القبارصة الأتراك.

وإننا نرى أنه قد آن الأوان لكي يتخذ المجتمع الدولي خطوات ملموسة من أجل إنهاء عزلة الشعب القبرصي التركي ورفع القيود على حياته الاقتصادية والاجتماعية لتيسير نموه بشكل عام، وهو ما يحفز إدارة القبارصة اليونانيين على أن يعتبر الشعب القبرصي التركي شريكا متساويا.

وفي الختام، أود أن أكرر التأكيد على تشبث الجانب القبرصي التركي بتسوية شاملة لمشكلة قبرص تحت إشراف الأمم المتحدة وعلى أساس خطة عنان.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البندين ٨ و ١٩ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) مراد **صُويْصال**
القائم بالأعمال المؤقت